

Distr.: General  
28 September 2009  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



## لجنة بناء السلام الدورة الثالثة تشكيلة بوروندي

### محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مورير . . . . . (سويسرا)

## المحتويات

### إقرار جدول الأعمال

إقرار الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض نصف السنوي الثالث لتنفيذ الإطار  
الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:  
Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza  
وستصدر أية تصويبات لمحاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

١ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في عقد جلسة مفتوحة طبقاً لممارستها المعمول بها في الجلسات السابقة.

٢ - تقرر ذلك.

إقرار جدول الأعمال (PBC/3/BDI/4)

٣ - أقرَّ جدول الأعمال.

إقرار الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض نصف السنوي الثالث لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي (PBC/3/BDI/L.1)

٤ - السيد إنسانز (بوروندي)، وزير الخارجية والتعاون الدولي: قال إن الاستعراض حصل على مدخلات من جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والدولي وذلك في كل مرحلة من مراحل عملية الصياغة. كما تولى تقييم كل عنصر استراتيجي واستخدم التوصيات الواردة في التقرير المرحلي الثاني كعلامة هادية. وإجمالاً، أكد الشركاء التزامهم ببناء السلام.

٥ - وأشار إلى أنه تم تعيين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية بموافقة الأحزاب السياسية الوطنية. واجتمعت اللجنة مرات عديدة مع ممثلي وزارة الداخلية والأحزاب السياسية واجتمع المدني ووسائل الإعلام. وسافر وفد من الأمم المتحدة إلى بوروندي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لمساعدة لجنة الانتخابات على تقييم احتياجاتها، وأنشأت منظومة الأمم المتحدة لجنة استشارية استراتيجية ولجنة تنسيق تقنية. وتوصلت اللجنتان إلى اتفاق مع وزارة شؤون الحكم الرشيد بشأن صيغة حوار سياسي.

٦ - وأضاف قائلاً إن الجهود المبذولة لمحاربة الفساد تحرز تقدماً مطرداً. واكتمل تقريباً الإطار المؤسسي المناهضة

الفساد. ويرى بعض أصحاب المصلحة أن العملية تسير ببطء، لكن من المهم الأخذ في الحسبان العقبات اللوجستية، وفي بعض الحالات، نقص القدرات. وأصبح بالفعل قانون الأسواق العامة وضريبة القيمة المضافة ساريان المفعول وصدر القانون الذي يُنشئ مكتب الإيرادات البوروندي.

٧ - وقال إنه تم تنفيذ جميع بنود اتفاق وقف إطلاق النار الشامل وبقي حل مشكلة ادعاء عدد معين من السجناء عن صواب أو خطأ بأنهم يمثلون قوات التحرير الوطنية. ويلزم سرعة إدماج أفراد الشرطة والجيش من العناصر الأساسية لقوات التحرير الوطنية. أما أولئك المحاربين السابقين الذين لم ينضموا لقوات الدفاع والأمن، فإنه سيتعين إعادة إدماجهم في المجتمع بصفة مستدامة.

٨ - ومضى قائلاً إن عناصر الجيش والشرطة يتلقون تدريبات في مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون العسكري. وهناك بالفعل دورة تدريبية بشأن الترتيبات الأمنية المتعلقة بانتخابات عام ٢٠١٠. ووُضعت خطة استراتيجية لتطوير خدمات الاستخبارات الوطنية، مع تركيز على احترام سيادة القانون. وأقرَّ مجلس الوزراء قانوناً لمراقبة الأسلحة وسيقدم إلى البرلمان في دورته الحالية. وهناك موقع نشيط لجمع الأسلحة، وتم طوعية تسليم كميات كبيرة من الأسلحة للسلطات.

٩ - وأشار إلى أن مشروع القانون المنقح بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان يشتمل على المبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) وسيفحص مجلس الوزراء قريباً مشروع القانون المذكور. أما الإفراج عن سجناء الرأي، فإنه يبيّن أن نظام العدالة يعمل دون تدخل من أحد. وعلى الرغم من أن قضايا معينة تتطلب مزيداً من الوقت وموارد إضافية، فإن

بشأن اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وتشارك بوروندي حالياً في آليات تنسيق الأمن داخل جماعة شرق أفريقيا وفي عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء القارة. كما تحقق مزيد من التقدم في إعادة انطلاق الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. ونظم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى حلقة عمل حول مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وانضمت بوروندي إلى الاتحاد الجمركي لدول شرق أفريقيا وأقرت تعريفه خارجية موحدة. ولا يزال فريق التنسيق بين الشركاء نشيطاً حيث لديه ١٣ فريقاً قطاعياً حسب ما ورد في ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

١٣ - وقال إن اكتمال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ساهم في تخفيف عبء الدين على كاهل بوروندي، وسيمكّن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه مما يؤسف له أن صياغة التقرير الوطني بشأن تدفقات المعونة أظهر أوجه احتلال بين البرمجة الوطنية والالتزامات بموجب برنامج أولويات العمل وورقة استراتيجية الحد من الفقر. بل من الواضح أن تعزيز النمو النصف والمستدام يعاني من نقص التمويل.

١٤ - وعلاوة على ذلك، خضع الدعم الذي تعهد به المانحون لمشروطيات جديدة، جعلته غير قابل للتنبؤ به كحل وسط لتحقيق غايات الحكومة. ولذلك فإن الحكومة قلقة من أن تؤثر الأزمة المالية العالمية على المساعدة الإنمائية الرسمية، وحريصة على ضمان مزيد من التلاحم بين العمليات السياسية التي تمس اعتبارات بناء السلام الواردة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

١٥ - وقال إن آليات تنفيذ التوصيات المعتمدة موجودة بالفعل. غير أنها تحتاج إلى زيادة الموارد البشرية والمالية والمادية. ومن ثم فإنه يدعو لجنة بناء السلام إلى مضاعفة جهودها لتعبئة الموارد اللازمة لتنظيم انتخابات عام ٢٠١٠

القرار الأخير ضد قتل (المهق) يدل على محاربة الإفلات من العقاب.

١٠ - وقال إنه يجري الانتهاء من وضع برنامج لإعادة الإدماج الاقتصادي - الاجتماعي المستدام في صيغته النهائية. كما يجري تنظيم مشروع لبناء السلام بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة ضحايا الحرب في مقاطعات سييتوك، وبوبانزا وبوجمبورا؛ وستساعد الدروس المستفادة في صياغة برنامج على نطاق البلد بأسره. وجرار أيضاً إعداد استراتيجية إنمائية للقطاع الخاص في مجالات السياحة والفنون والحرف اليدوية.

١١ - وأردف قائلاً إن الورقة المعنية بسياسات الأراضي التي اعتمدها مجلس الوزراء في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تنص على جرد الأراضي المملوكة للدولة ولا مركزية إدارة الأراضي وتضع حلولاً دائمة لنقص الأراضي ومشاكل معلمي الأراضي. وستتمد ولاية لجنة الأراضي والأصول الأخرى لمدة سنتين. أما الصيغة المعدلة لقانون الأراضي ذي الصلة، فإنها ستوضح كثيراً سلطات اللجنة مقابل سلطات الوكالات الحكومية الأخرى. ويستمر بناء قرى ريفية متكاملة للعائدين وللأشخاص المشردين داخلياً من معلمي الأراضي. وبنفس الأسلوب، تساعد قرى السلام على استعادة الثقة بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، وقبل كل شيء بين قاطني القرى. وفي سياق ورقة استراتيجية الحد من الفقر، سيساعد الفريق القطاعي المعني بإنعاش المجتمعات المحلية في تخطيط أنشطة أصحاب المصلحة. وتبذل جهود لضمان تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في قوة عمل القطاع العام. وتعمل المنظمات النسائية على زيادة مشاركة المرأة في انتخابات عام ٢٠١٠.

١٢ - وأشار إلى أن مبادرة السلام الإقليمية والعمليات المقدمة من جنوب أفريقيا قامت بدور حاسم في التفاوض

خطوة حاسمة، حيث أنها جمعت بين جميع الشركاء الوطنيين والدوليين لمعالجة عملية إعادة الإدماج.

١٩ - وأعربت عن الأمل في أن ييسر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى شركاء بوروندي إنشاء مؤسسات متينة وقادرة على تلبية احتياجات المواطنين. بل إن الحفاظ على سلام دائم، لن ينطوي على مجرد ضمان عدم قيام حرب في المستقبل، بل أيضاً على تهيئة بيئة تفضي إلى احترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية والوثام والاستقرار. وأضافت أن بوروندي بعد أن أصبحت عضواً في جماعة دول شرق أفريقيا، ستكون مهياًة على نحو أفضل للتصدي للتحديات الرئيسية الإنسانية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجهها.

٢٠ - وقالت إنها على ثقة من أن نجاح إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة سيتوقف على استخدام الحوار كوسيلة رئيسية لتدعيم السلام، وهي مهمة تقع على عاتق حكومة وشعب بوروندي، وبوجه خاص على عاتق أصحاب المصلحة ممن لهم دور سياسي ومؤسسي، كسلطات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمرجعيات الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري دعم آليات انتخابية كاللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة.

٢١ - السيد وولف (جامايكا): تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فقال إن الحركة ترحب بالاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض نصف السنوي الثالث لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، إلى جانب جميع الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات النسائية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والأحزاب السياسية، ضمن آخرين، والتي ترمي إلى تعزيز عملية السلام. ومع ذلك، على الرغم من تحقيق تقدم كبير نحو تسريح المقاتلين السابقين، والمشاورات على نطاق البلد بشأن العدالة في الفترة الانتقالية، لا يزال هناك قدر كبير من

ودعم التقدم المحرز في تنفيذ ورقة الاستراتيجية. وأضاف أنه على الرغم من القيود الجوهرية التي تواجه حالة ما بعد النزاع، فإن حكومته ستساهم بنصيحتها.

١٦ - وأشار إلى أن حكومته تصرفت بالفعل بشأن التوصيات. وفي حالات معينة، سيلزم مزيد من الوقت ليتسنى جمع الموارد الضرورية أو لإجراء عملية حوار وطني وبناء توافق في الآراء. وأحد الأمثلة حالة أشكال معينة من السلوك الاجتماعي التي يتم تجريمها حالياً بموجب قانون العقوبات. وحالة أخرى، هي قانون الإرث، وأنظمة النفقة والهبات الزوجية. وستظل هاتان المسألتان على جدول أعمال الحكومة. غير أنه لا ينبغي استغلال الحاجة إلى وقت إضافي كذريعة للشركاء للمساومة بشأن عملية بناء السلام والإنعاش الاقتصادي.

١٧ - السيدة كيتا (الممثل التنفيذي للأمين العام، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي): تكلمت عبر وصلة الفيديو من بوجمبورا، فقالت إنه بعد عام من تقرير المتابعة الأول عن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، أحرزت بوروندي تقدماً هائلاً.

١٨ - وأضافت أن بوروندي تمر حالياً بثلاث عمليات معقدة، وهي نزع سلاح أعضاء جيش التحرير الوطني وإعادة إدماجهم في المجتمع، وإجراء مشاورات وطنية بشأن آليات العدالة في المرحلة الانتقالية، وتنظيم الدعم من أجل العملية الانتخابية. ونزع سلاح أعضاء جيش التحرير الوطني في أدق مراحلها، وهي مرحلة إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي لأكثر من ٣٥ ٠٠٠ مقاتل سابق وما يرتبط بهم من أفراد بالغين، وهي عملية صعبة يزيد من تعقيدها احتياجات إعادة الإدماج الفوري لما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص العائدين والمشردين، في ظل اقتصاد ضعيف. وفي هذا الصدد، كان إنشاء مجموعة الإنعاش المجتمعي،

بوروندي شاهد على الجهود الحميدة لحكومة بوروندي وشركائها الإقليميين والدوليين لتحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام. وأعرب عن ترحيب حكومته بالتقدم المحرز في عملية بناء السلام في بوروندي، واستمرار التزامها بدعم المبادرات الجارية. وأضاف أن رواندا ما فتئت تقدم التدريب لقوات الدفاع الوطنية البوروندية وتساعد أيضاً حكومة بوروندي في تحسين الإدارة السياسية والاقتصادية من خلال الاتفاقات الثنائية بين البلدين.

٢٦ - ومضى قائلاً إنه من بين مبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي رُصدت لبوروندي عن طريق صندوق بناء السلام، تم تخصيص جزء كبير لتمويل برامج مختلفة ساهمت في إحراز التقدم المشار إليه في الاستعراض نصف السنوي الثالث. وأضاف أن حكومته تهيب بالمجتمع الدولي زيادة مساهماته للصندوق لضمان مؤازرة ذلك التقدم.

٢٧ - وأكد أن رواندا ستواصل دعم عملية بناء السلام بتعزيز الحوار السياسي والتجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي جنباً إلى جنب مع الدول الأخرى أعضاء المنظمات الإقليمية.

٢٨ - السيد فانندن بولك (بلجيكا): قال إن التقدم الجدير بالثناء المحرز في عملية السلام وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وبدء المشاورات بشأن العدالة في فترة الانتقال، تشهد جميعاً على التزام الحكومة البوروندية ببناء السلام. وأضاف أن بلجيكا تولي اهتماماً خاصاً بثلاث مجالات لبناء السلام، وهي اختتام عملية السلام، وانتخابات عام ٢٠١٠، والجهود المبذولة لمحاربة الإفلات من العقاب والفساد. وبخصوص المجال الأول، تشجع الحكومة الأحزاب على مواصلة جهودها لانتهاة من عملية السلام، بدعم من مبادرة الشراكة من أجل السلام في بوروندي. وبشأن المجال

العمل، والحركة على أهبة الاستعداد للمساعدة بأية طريقة ممكنة لضمان تنفيذ أهداف لجنة بناء السلام في حينها.

٢٢ - وأضاف إن حركة عدم الانحياز تدعو إلى تبني نهج شامل يؤكد على الربط بين السلام والتنمية، حيث أن من شأن هذا النهج أن يعالج المسائل الاجتماعية - الاقتصادية والتحديات التي لا تزال مصدر استياء سكان بوروندي. وبعد أن لاحظ عدم وجود إشارات إلى جدول أعمال التنمية في مشاورات الاستعراض، أكد على ضرورة تركيز الانتباه على جدول الأعمال المشار إليه ليتسنى وضع البلد على مسار آمن للإنعاش الاقتصادي. وأعرب، في الختام، عن تقديره لدور مجتمع المانحين في مساعدة بوروندي على مواجهة التحديات الكثيرة لفترة ما بعد النزاع، لا سيما في ضوء تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الغذاء، وحث أولئك الذين قدموا تعهدات عام ٢٠٠٧ في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين بشأن بوروندي، على احترام تلك التعهدات.

٢٣ - السيد سانغكو (جنوب أفريقيا): أعرب عن ترحيب حكومته بالتقدم المحرز حالياً في نزع سلاح جيش التحرير الوطني، لا سيما المقاتلين السابقين من الأطفال. وأضاف أن حكومته ستواصل دعم عملية بناء السلام من خلال الشراكة من أجل السلام في بوروندي المنشأة حديثاً. وأعرب عن الأمل في تنفيذ الاستعراض نصف السنوي الثالث لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي.

٢٤ - وقال إن حكومته على اقتناع بأهمية الملكية الوطنية في عملية بناء السلام وستواصل دعم الجهود الرامية إلى ضمان بقاء الشعب عنصراً رئيسياً في تلك العملية. وعلاوة على ذلك، يجب تقوية الشراكات بين حكومة بوروندي والمنظمات ذات الصلة.

٢٥ - السيد يوغنجو روجيما (رواندا): قال إن التقرير المؤقت الثالث عن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في

وفدها بالبداية في إنشاء الاتحاد الجمركي لجماعة دول شرق أفريقيا في بوروندي وشدت على الحاجة إلى الإصلاح ليجني ثمار مزايا هذا التكامل.

٣١ - وقالت إن ضمان الحريات المدنية ومنح الحرية التامة للصحافة ولإنشاء الجمعيات وإقرار سياسة تسامح صفرية تجاه العنف، سيكون حاسماً في تهيئة البيئة السياسية الصحيحة قبل انتخابات ٢٠١٠. ومن ثم تعزيز قصة نجاح بوروندي. وأضافت أنه سيكون لزاماً على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النظر في أفضل السبل لدعم التوصيات التي وضعتها مؤخراً بعثة الأمم المتحدة لتقييم احتياجات انتخابات ٢٠١٠ وكيف يمكن على الوجه الأفضل تعبئة الدعم للانتخابات.

٣٢ - ومضت قائلة إن الحاجة تدعو لتحسين تدفق المعلومات بين جهات الاستعراض الرسمية، ومن ثم فإن حكومتها توافق على فكرة إنشاء محفل محلي في بوروندي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ويجب أن ينسجم المحفل الجديد مع فريق التنسيق مع الشركاء والشراكة من أجل السلام في بوروندي ليتسنى ضمان تكامل تلك العملية.

٣٣ - السيدة بارانكييا (المجتمع المدني): تكلمت عبر وصلة الفيديو من بوجمبورا، فأعربت عن ترحيب منظمات المجتمع المدني البوروندي بالطابع الشامل لعملية تعزيز السلام ولاحظت بابتهاج أوجه التقدم المحرز كإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ووجود محفل للحوار السياسي وإقرار قانون العقوبات الجديد والإسراع بتنفيذ الاتفاق بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

٣٤ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي يستهجن عدداً من التدابير الحكومية القمعية وغيرها من أمثلة الحكم الضعيف، مما في ذلك فرض قيود لا مبرر لها على حقوق الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛ وارتفاع عدد الأسلحة المتداولة بين السكان؛ والعقاب غير الملائم لجرائم العنف

الثاني، أيدت بلجيكا توصية اللجنة للحكومة بتهيئة مناخ مؤات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وعلى وجه الخصوص لضمان احترام الحريات السياسية والكرامة المادية لجميع المواطنين. كما ينبغي أن تواصل الحكومة الحوار مع المعارضة وأن تولي اهتماماً خاصاً لمبادرات المجتمع المدني وأن تحترم الدور الأساسي للمؤسسات المنتخبة ديمقراطياً وولاية اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة واستقلالها. وفيما يتعلق بمحاربة الفساد والإفلات من العقاب، فإن إحراز تقدم في التحقيق في اغتيال نائب رئيس المرصد المعني بالحرب ضد الفساد وإساءة تخصيص الأموال، السيد إرنست مانيروموا، يبين مدى التزام الحكومة الفعلي بمكافحة هاتين العلتين.

٢٩ - وأشار إلى الدعم المباشر الذي تقدمه بلجيكا لحكومة بوروندي، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، تمويل بناء موقع روبيرا لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتدريب ضباط الشرطة والجيش ومنح ٢ مليون جنيه استرليني للصندوق الاستثماري التابع للبنك الدولي دعماً لعملية التسريح. وعلاوة على ذلك، تعهدت بلجيكا بتقديم ٢ مليون جنيه استرليني للعملية الانتخابية عند إنشاء الصندوق الاستثماري. وأضاف أن حكومته ستواصل بذل جهودها بالمستوى الحالي من خلال خطة التعاون الثنائي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وطبقاً لمبادئ باريس، تدرس بلجيكا حالياً كيف تقصر مساهماتها على مجالات أقل عدداً ليتسنى زيادة المزايا في كل مجال إلى الحد الأقصى.

٣٠ - السيدة هندراي (المملكة المتحدة): قالت إن التقرير نصف السنوي قد بين إحراز تقدم كبير في عدد من المجالات، على رأسها عملية السلام. وأضافت أنه على الرغم من أن قانون العقوبات يتضمن عدداً من الجوانب الإيجابية جداً، كإلغاء عقوبة الإعدام، فإنه يغطي عليها للأسف التدابير التي تجرّم العلاقات الجنسية المثلية. وقد شجع وفدها التقدم المحرز بشأن التكامل الإقليمي. وأعربت عن ترحيب

الاتحاد الأفريقي، من جانبه، سيواصل دعم جهود بوروندي لبناء السلام.

٣٧ - السيد ماندولوا (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم عبر وصلة الفيديو من بوجمبورا نيابة عن المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي، فقال إن المبادرة التي بدأت عام ١٩٩٦، كانت ناجحة بفضل دعم المجتمع الدولي لها، في حين تلقت بوروندي دعماً مالياً وأديباً على السواء من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وطالب بضرورة بذل مزيد من الجهود، وتوسيع نطاق التعاون والتفاهم لتعزيز السلام الذي تحقق في بوروندي.

٣٨ - وقال إن حكومة بوروندي أظهرت قيادة جديدة بالثناء في متابعة عمل لجنة بناء السلام، في حين قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي دعماً تقنياً نموذجياً، مما أعاد الأمل والثقة في بلد كان ممزقاً بسبب الحرب ويعاني من الفقر والمرض والجهل وغياب القانون مع بنية تحتية مدمرة. وهذه العلة، الموجودة في بلدان نامية أخرى، يمكن التغلب عليها من خلال الحكم السليم. أما الاستراتيجيات التي نشرتها لجنة بناء السلام في ربوع بوروندي، لا سيما تعبئة التمويل والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، فإنها يمكن أن تنطبق بنجاح مشابه على بلدان نامية لم تخرج فحسب من النزاع بل أيضاً من الاستعمار. ولقد أنشئت الأمم المتحدة لإنهاء الحروب، لكن ستوجد الحروب دائماً إذا لم يوجد أي حل للتحديات التي تواجه البلدان النامية.

٣٩ - السيد سميتس (بلجيكا): تكلم عبر وصلة الفيديو من بوجمبورا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن المناقشات التي جرت في المنتدى السياسي المعقود في بوجمبورا الأسبوع الماضي كانت مفتوحة وشاملة رغم أنها لم تكن تمثل دائماً توافقاً في الآراء. كما أن عملية السلام مع جيش التحرير الوطني كانت ناجحة جداً، مع تقديم عديد من الشركاء

المرتكبة ضد المرأة؛ وعدم وجود إطار عمل وطني لمساعدة ضحايا العنف. ومن ثم تحث منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية الحكومية، في جملة أمور، على الإسراع بإقرار وسنّ قانون الانتخابات وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الحصص الانتخابية حسبما ينص عليه ذلك القانون؛ وإعطاء اهتمام خاص ومستمر لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وللنزاعات المحتملة بين العائدين والمقيمين؛ وسدّ الحاجة إلى إنشاء خدمات اجتماعية أساسية جديدة للمرأة وتعزيز الموجود منها؛ والتحرك بسرعة نحو إقرار قانون الأيلولة وأنظمة النفقة والهبات الزوجية ليتسنى وضع حد للتمييز القائم فيما يتعلق بالحصول على الأراضي.

٣٥ - وأخيراً، تدعو منظمات المجتمع المدني البوروندية المجتمع الدولي لتزويد الحكومة بمساعدات تقنية ومالية ذات مغزى في إعداد انتخابات حرة وسلمية وشفافة؛ ودعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) والخطة الاستراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة؛ وضمان إنشاء أجهزة عدالة فعالة في الفترة الانتقالية؛ ودعم تعزيز السلام وجهود الإعمار الوطنية التي تبذلها جميع الأطراف، بما في ذلك نزع سلاح السكان المدنيين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين بالكامل.

٣٦ - السيد باه (الاتحاد الأفريقي): تكلم عبر وصلة الفيديو من بوجمبورا، فقال إنه من الواجب على حكومة وشعب بوروندي ضمان انتقال سلس من عملية السلام إلى العملية الانتخابية. وحث الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ومؤسسة باشينغانتاه وحكومة بوروندي على بذل كل جهد في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه أثناء إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والعودة إلى الحوار والتشاور عموماً، يجب أن يسود على التزعة الانفرادية، لكي تحقق بوروندي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي يصبو إليها شعبها. وأضاف أن

لجنة بناء السلام في نيويورك وأعضاء اللجنة الانتخابية على أرض الواقع، حيث أن التنسيق أساسي في التنفيذ الفعال للتوصيات. وأضاف أن ألمانيا أظهرت التزامها بعملية السلام في بوروندي من خلال تبرعاتها لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجهاز الشرطة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وستنظر في تقديم الدعم للانتخابات القادمة.

٤٤ - السيدة هولان (كندا): قالت إن دعم المبادرة الإقليمية وإنشاء الشراكة من أجل السلام عززتا المصالحة ويسرت نزع سلاح جيش التحرير الوطني وتسريحه وتحويله إلى حزب سياسي. وأعربت عن ترحيب وفدها بإلغاء عقوبة الإعدام في القانون الجنائي.

٤٥ - وأضافت قائلة إن بوروندي تدخل مرحلة جديدة من مراحل تعزيز السلام يجب أن ترسخ فيها المؤسسات الديمقراطية: وستكون انتخابات عام ٢٠١٠ اختباراً هاماً لتلك العملية. ويجب أن تكون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قوية لضمان انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وشفافة. وعلاوة على ذلك، فإن تحويل جماعة مسلحة إلى حزب سياسي ليس عملية سهلة. ويجب تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم بأسرع ما يمكن، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال.

٤٦ - وقالت إن كندا تنظر إلى بوروندي لزيادة مكافحة الفساد وضمان المساءلة من خلال شفافية التحقيقات، بما في ذلك التحقيق في مقتل السيد مانيروموا. ومن المهم كذلك مواصلة دعم حقوق الإنسان للجميع، وفي هذا الصدد، فإن القانون الجديد لتجريم العلاقات الجنسية المثلية مدعاة للقلق.

٤٧ - السيدة دي مونتور (فرنسا): قالت إن نزع سلاح أفراد جيش التحرير الوطني وإعادة إدماجهم مؤخراً، وإطلاق سراح الجنود الأطفال يمثل أوجه تقدم غير عادية في عملية

الأوروبيين مساهمات مالية من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٠ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي مستعد أيضاً لتقديم الدعم المالي للعملية الانتخابية. كما أبدت السلطات البوروندية استعدادها للدخول في حوار مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون هدفها خلال العملية الانتخابية تحقيق أقصى قدر من توافق الآراء إلى جانب ضمان استقلال اللجنة الانتخابية وضمان الحرية السياسية والسلامة البدنية للأفراد. ومن المهم أيضاً ضمان عدم استخدام صغار السن وأولئك الذين تم تسريحهم ليكونوا أدوات للدعاية.

٤١ - وطالب، في مجال العدالة، بإعطاء الأولوية للتحقيق في مقتل السيد مانيروموا. كما ينبغي مواصلة إصلاح جهاز الشرطة، لا سيما مع التسليم بأهمية دور الشرطة في العملية الانتخابية. وأضاف أن الكثير من الشركاء الأوروبيين ملتزم بدعم بناء القدرة في نظام العدالة.

٤٢ - وبشأن المعونة الدولية، أعلن عن التزام الاتحاد الأوروبي بتقديمها بموجب إعلان باريس وأكرا، على الرغم من أنه لا يتفق مع القول بأن الدعم الذي تعهد المانحون بتقديمه للميزانية يخضع لمشروطيات، حيث أن الحوار السياسي غالباً ما يكون جزءاً من الترتيبات القائمة بين المانحين والمتلقين.

٤٣ - السيد جاراسك (ألمانيا): قال إن حكومة بوروندي حققت تقدماً جيداً بدعم من المانحين. وعلى الرغم من أن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير (PBC/3/BDI/L.1) تقدم إشارة قيمة إلى الطريق في المستقبل، فإنه من المفيد تعزيز التوصيات العامة بمزيد من الأحكام الهادئة الملموسة للاستفادة منها من أجل فترة الإبلاغ التالية. وأعرب عن رغبة وفده في التطرق لمسألة التنسيق بين هيئات



حرية الاجتماع والنقاش السياسي والصحافة. وأضافت أن النرويج ستدعم وجود آليات قوية للحوار بين حكومة بوروندي والمجتمع المدني. وأعربت عن رغبة وفدها في الحصول على تفاصيل إضافية عن صندوق سلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم الدعم للعملية الانتخابية.

٥١ - وقالت إن لمكافحة الفساد أهمية قصوى فيما يتعلق بالتنمية طويلة الأجل والاستقرار أيضاً. ولهذا الغرض، ينبغي أن تسرع الحكومة في تسوية القضايا المعروضة حالياً على المحاكم وتقوية المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تحارب الفساد. كما ينبغي أيضاً أن تتخذ الشرطة إجراءً حاسماً بشأن العنف ضد المرأة ووقف عمليات الاعتقال لأسباب واهية، لا سيما فيما يتعلق بالصحفيين والسياسيين.

٥٢ - ولما كانت النساء بوجه خاص ضعيفات في وقت النزاع، فإنه من الضروري إدراجهن في بناء السلام وقيامهن بدور رئيسي في مؤسسات صنع القرار. وأعلنت أن النرويج ستمضي في دعم المشاريع التي تعزز مراعاة تعميم المنظور الجنساني في عملية بناء السلام ومكافحة العنف ضد المرأة.

٥٣ - السيد بير (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن التطورات في مجالات نزع السلاح والتسريح وإصلاح قطاع الأمن والأعمال التحضيرية للانتخابات عام ٢٠١٠ تلقى ترحيباً خاصاً، لكن حقوق الإنسان في بوروندي لا تزال موضع قلق، وعلى الأخص الأخطار التي يواجهها أولئك الملتزمون بمحاربة الفساد وإدراج أحكام في القانون الجنائي تجرّم العلاقات الجنسية المثلية. ومع ذلك، لا تزال حكومته ملتزمة بالشراكة من أجل السلام في بوروندي وستواصل التماس سبل لدعم كل من بوروندي ولجنة بناء السلام في تحقيق أهدافهما المشتركة.

٥٤ - السيد بونكونغو (بور كينا فاسو): قال إن الجهود المبذولة لدعم حكومة بوروندي والمجتمع المدني وأصحاب

السلام في بوروندي التي ساهمت فيها جنوب أفريقيا بدور حاسم. كما أن مشاركة لجنة بناء السلام في هذه العملية إنجاز بارز للأمم المتحدة.

٤٨ - وأضافت قائلة إنه ما زال هناك عدد من التحديات، من بينها نزع السلاح الكامل للمقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، واحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية وحماية الأقليات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعربت عن أمل وفدها في تعديل القانون الجنائي للحد من تجريم العلاقات الجنسية المثلية. وأشارت إلى أن لجنة بناء السلام والشراكة من أجل السلام المنطلقة في أيار/مايو ٢٠٠٩، التي تمثل المجتمع الدولي بأسره، ستكون حاسمة في تزويد بوروندي بالمساعدة المتواصلة التي تحتاجها لتعزيز عملية السلام.

٤٩ - وقالت إن الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠ تمثل التحدي الرئيسي الحالي الذي يواجه بوروندي؛ ويقتضي نجاحها وجود لجنة انتخابية مستقلة قوية. وقد طلبت حكومة بوروندي من الأمين العام أن تقدم الأمم المتحدة الدعم الأدبي والتقني واللوجستي والمالي. وأضافت أنها تتطلع لمعرفة نتائج بعثة تقييم الاحتياجات التي سوف تتيح لتشكيلة بوروندي أن تقرر أفضل السبل للمساعدة في تنظيم الانتخابات.

٥٠ - السيدة إنجي (النرويج): رحبت بالتقدم الذي أحرزته حكومة بوروندي وجيش التحرير الوطني في عملية السلام، بما في ذلك نزع سلاح كثير من المقاتلين السابقين وتسريحهم واعتماد جيش التحرير الوطني كحزب سياسي. وأضافت أنه تم القيام بعمل جيد للإعداد للانتخابات، بما في ذلك تعيين لجنة انتخابية وطنية مستقلة، التي ينبغي أن تمارس بالكامل لضمان عملية انتخابية حرة ونزيهة وسلمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تزيد الحكومة من جهودها لضمان

المصلحة في المجال السياسي ينبغي أن تستمر دون هوادة. ورحب بموافقة لجنة بناء السلام على سرعة تقديم التمويل من صندوق بناء السلام لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٥ - وأعرب عن سرور وفده لنشأة مناخ سياسي إيجابي بعد تعيين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وأضاف أنه من المهم مواصلة الحوار بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد السياسي ليتسنى الحفاظ على استقرار المجتمع البوروندي والمؤسسات المدنية في بوروندي وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات ديمقراطية. وأثنى على الأمم المتحدة لاستجابتها لطلب الحكومة المساعدة في تنظيم الانتخابات. وأشار إلى أن بوركينافاصو حثت حكومة بوروندي، مع تقدم عملية السلام، على إنشاء آلية للعدالة في الفترة الانتقالية من شأنها أن تسفر عن مصالحة وطنية حقيقية.

٥٦ - وقال إنه على الرغم من النجاح الكبير الذي تحقق، يجب ألا يتراخى المجتمع الدولي في تقديم المساعدة، لا سيما في وقت تسود فيه أزمة اقتصادية. ويجب أن تواصل تشكيلة بوروندي تنفيذ مشاريع بشأن الحكم الديمقراطي وإصلاح قطاعي العدالة والأمن وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية. كما يجب أن تستمر الجهود لإعادة إدماج مقاتلي جيش التحرير الوطني السابقين في المجتمع المدني.

٥٧ - السيدة مولامولا (المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى): تكلمت عبر وصلة الفيديو من بوجمبورا، فقالت إنه يتعين تهئة حكومة بوروندي وجميع أصحاب المصلحة على النجاح الذي تحقق حالياً في عملية بناء السلام، لكن بقي الكثير الذي يجب تنفيذه لتعزيز السلام. وأشارت إلى وجود تقارب مواضيعي ملحوظ في عمل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وتشكيلة بوروندي ولجنة بناء السلام في بوروندي. ودعت إلى إيلاء اهتمام مستمر

لإصلاح قطاعي العدالة والأمن وإتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضايا الجنسانية والعنف القائم على أساس نوع الجنس ومنح أراض للعائدين، وفوق كل شيء الديمقراطية والحكم الرشيد والتخفيف من حدة الفقر.

٥٨ - وأشارت إلى أن الانتخابات المقرر لها عام ٢٠١٠ ستكون اختباراً حقيقياً لاستدامة عملية السلام ومن ثم فإنها تقتضي الدعم من جانب المجتمع الدولي. ومن ثم ينبغي أن تغتنم اللجنة الانتخابية الفرصة لتعزيز الحوار بين الحكومة والأحزاب السياسية لحل المسائل المعلقة ويجب عليها أن توفر للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة القدرات اللازمة لتنفيذ ولايتها على نحو فعال.

٥٩ - وقالت إن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قدم إطاراً إقليمياً لتبادل الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء في المنطقة وشارك في إجراءات مشتركة كتتسيق عودة اللاجئين ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأضافت أن حكومة بوروندي لا تزال متمسكة بالوفاء بالتزاماتها كأحد الموقعين على معاهدة السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما بروتوكولها المعني بالديمقراطية والحكم الرشيد، لكنها مع ذلك في حاجة إلى دعم متواصل.

٦٠ - السيدة تمبون (ممثلة البنك الدولي في بوروندي): تكلمت عبر وصلة الفيديو من بوجمبورا، فرحبت بالفرصة التي أُتيحت لأصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية بناء السلام للمساهمة في الاستعراض نصف السنوي الثالث. وأضافت أن الاتصال الفعال والحوار الشامل بين جميع أولئك المشاركين على المستوى الوطني ضروري لبناء الثقة، وبالتالي دعم السلام. كما أن القيادة الوطنية والدعم الدولي المستمر ضروريان،

الموارد لتحسين القدرات الوطنية ورصد تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام وتعزيز التماسك والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٦٤ - السيد إنسانز (بوروندي)، وزير الخارجية والتعاون الدولي: قال إن التزام شعب بوروندي بالعيش في سلام لم يكن موضع شك مطلقاً. أما الاستقطاب الإثني والتراع للذات أثرًا على حياة هذا الشعب في السنوات منذ الاستقلال فإنهما يرجعان إلى ضعف الحكم، لا سيما إدارة العدالة. والحكم الرشيد هو وحده الذي سيضمن استدامة الإنجازات الكبيرة لعملية بناء السلام ودوام الديمقراطية.

٦٥ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من النوايا الحسنة والتزام السكان ورغبة البلد في تأكيد سيادته وملكيته لبناء السلام والإعمار، فإن الموارد والقدرة محدودتان ولا بد من تعزيزهما. ومع الترحيب بجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، يجب على جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أعضاء المجتمع المدني، القيام بدورهم، حيث لا تستطيع الدول تحقيق كل شيء بمفردها. أما الاقتراح الداعي إلى أن تنظر الحكومة في إنشاء محفل محلي لتمثيل لجنة بناء السلام، فإنه لم يتم التطرق إليه، لا لأنه ليس أساسياً، بل لأن هناك هياكل أخرى قائمة للمساعدة على دفع عملية بناء السلام قُدماً إلى الأمام، على رأسها الشراكة من أجل السلام في بوروندي.

٦٦ - وانتقل إلى الحديث عن التعليقات التي قدمها أعضاء التشكيلة المحددة البلدان فيما يتعلق بمصرع السيد مانيروموا المثير للصدمة، فأكد أن الحكومة لم تحشد فحسب الشرطة والقوات المسلحة في البحث عن الجناة، بل طلبت أيضاً مساعدة منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) ومكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء تحقيق شامل ومستفيض في هذا الشأن. ولا تعتزم الحكومة التسرع في التحقيقات خشية التحيز في نتائجها.

حيث ما زالت هناك تحديات رئيسية على الرغم من الإنجازات الجوهرية التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

٦١ - وقالت إن استراتيجية البنك الدولي للمساعدة القطرية القائمة على أساس استراتيجية بوروندي للحد من الفقر، دعمت الانتقال من اقتصاد ما بعد التراع إلى اقتصاد نامي. كما أن مشروع الطوارئ ذي الصلة المعني بالتسريح وإعادة الإدماج في الفترة الانتقالية من شأنه أن يدعم جهود الحكومة في عملية التسريح ويقدم مساعدات اقتصادية - اجتماعية لأعضاء جيش التحرير الوطني المسرّحين والجماعات المنشقة التابعة لجيش التحرير الوطني وغيرهم من المسرّحين، في إطار الجهود المبذولة من قبل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٢ - السيد أوتوبو (القائم بأعمال مكتب دعم بناء السلام): قال إن مشاركة الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في بوروندي كان تجربة مفيدة للتعلّم. وكانت بوروندي الدولة الأولى التي ترتبط بتشكيلة محددة الدول في لجنة بناء السلام، وأول دولة لديها إطار استراتيجي لبناء السلام يضمن طابعاً رسمياً على الشراكة بينها وبين لجنة بناء السلام وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل دعم عملية السلام. ولذلك فإنها نموذج للملكية والقيادة الوطنية لعملية بناء السلام. كما قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بدور حيوي في تحسين الحالة في البلد.

٦٣ - ومضى قائلاً إن عملية بناء السلام بعد إحرازها تقدماً كبيراً العام السابق، بلغت مرحلة حاسمة ويجب دعمها بموارد إضافية من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، كما أشار الأمين العام في الجزء السادس من تقريره عن بناء السلام في أعقاب النزاع مباشرة (A/63/881)، يجب على لجنة بناء السلام النظر في تعزيز دورها الاستشاري بتركيز الاهتمام على أولويات حفظ السلام والتشجيع على توفير

٦٧ - وفيما يتعلق بالتعليقات التي تتصل بقضايا حقوق الإنسان، حث على التركيز على الجوانب الإيجابية الكثيرة في قانون العقوبات الصادر مؤخراً، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام، ووضع تدابير لمواجهة العنف ضد النساء والأطفال وذلك بدلاً من التركيز على القسم الوحيد في القانون الذي يجرّم العلاقات الجنسية المثلية. وهذا القسم لا يستهدف سوى ٢٠ فرداً من بين السكان البالغ عددهم ٨ ملايين نسمة، وسيتم إلغاؤه إذا ما تغير التفكير العام في المجتمع البوروندي. ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان بأن هذا القانون أقره البرلمان الوطني. وأضاف أنه يرى بأن التفكير في قطع تدفق الموارد على البلد بسبب معارضة قسم واحد في قانون العقوبات سيلحق الضرر ظلماً بالسكان جميعاً.

٧٢ - وأضاف قائلاً سواء وُصف تمثيل لجنة بناء السلام على الصعيد المحلي بأنه "محفّل محلي" أو عُرفّ ببعض الأسماء الأخرى، فإن ذلك أقل أهمية من وظيفته، وهي توفير وسيلة عملية ومرنة للحوار والتنسيق لا يعوقها أي إجراء أو بروتوكول، بل قادرة على التكيف مع مناقشة مختلف المواضيع. ويجب أن تظل الأولوية العاجلة لانتخابات عام ٢٠١٠، التي يمكن أن تضع بوروندي على قائمة نجاحات عمليات بناء السلام. وثمة أولوية أخرى حيوية هي إتمام إعادة الإدماج المستدام للمقاتلين المتمرد السابقين والجنود المسرحين وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وأشار إلى أنه مع تلك الأولويات فإنه يأمل في أن تغتنم التشكيلة المحددة البلدان الفرصة للاجتماع والدخول في حوار مع كبار المسؤولين في بوروندي عند حضورهم المناقشات رفيعة المستوى المرتبطة ببدء أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

٦٨ - وفي إشارة إلى تعليقات ممثل جامايكا نيابة عن حركة عدم الانحياز، قال إن جهود التنمية هامة في الواقع، لكنها تتطلب وقتاً لتنفيذها. ورحب بالتمويل الذي قدمته بالفعل الأمم المتحدة لأغراض التنمية، وأعرب عن الأمل في احترام التعهدات المقدمة في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين على نحو يفرض قليلاً من المشروطيات قدر الإمكان، حيث من المحتمل أن تجعل هذه المشروطيات تدفق الموارد متقطعاً.

٦٩ - الرئيس: قال إنه سيعتبر أن أعضاء تشكيلة بوروندي يرغبون في إقرار الاستنتاجات المثبتة عن الاستعراض نصف السنوي الثالث لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي (PBC3/BDI/L.1).

٧٠ - تقرر ذلك.

٧١ - الرئيس: قال إنه من الضروري التركيز على مسار السلام في بوروندي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية فيها. وأضاف أن دور لجنة بناء السلام هو دعم عملية بناء السلام والحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي بها وضمان تعبئة الموارد اللازمة لها. وأشار إلى أن الترتيبات الحالية للاستعراض